Document: EB 2009/96/R.2/Rev.1
Agenda: 3
Date: 29 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

سياسة التمويل الريفي في الصندوق

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والتسعون

روما، 29–30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Michael Hamp

كبير المستشارين التقنيين في التمويل الريفي

رقم الهاتف: 2852 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: m.hamp@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

مقدمة **iii**

موجز تنفيذي **v**

أولا- التحديات والفرص الجديدة **1**

ألف – التحديات 1

باء – الفرص 2

ثانيا- تعريف التمويل الريفي **3**

ثالثا- أهداف سياسة التمويل الريفي **4**

رابعا- المبادئ الإرشادية **6**

خامسا- المبادئ التوجيهية **8**

ألف – المستوى الصغري – جانب الطلب 8

باء – المستوى الصغري – جانب العرض 9

جيم – المستوى الأوسط 12

دال – المستوى الكلي 13

سادسا- تنفيذ سياسة التمويل الريفي – الآثار المترتبة على الصندوق **14**

ألف – الرصد لتحقيق النتائج 15

باء – تعزيز وتوثيق قدرات ومعرفة الصندوق في مجال التمويل الريفي 15

جيم – اختبار أدوات تمويل مبتكرة 16

دال – تقديم الوثائق الداعمة 17

الملحق

الدروس المستفادة بشأن التمويل الريفي **18**

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على سياسة التمويل الريفي الجديدة في الصندوق التي تستند إلى سياسة التمويل الريفي لعام 2000 وتحدثها وتلغيها، وفقا للفقرة 52 من المقطع خامسا (إعداد المشروعات وتقييمها ورصدها) من معايير وسياسات الإقراض.

سياسة التمويل الريفي في الصندوق[أ]

مقدمة

على الرغم من النجاح الباهر للتمويل الصغرى حتى الآن، فإن الخدمات المالية الرسمية لا تصل إلا إلى 10 في المائة من المناطق الريفية، ولا يمتلك غالبية الفقراء من الرجال والنساء أية وسيلة مأمونة يمكن التعويل عليها لادخار المال، أو حماية أصولهم وتنميتها، أو تحويل الأموال. ويقر الصندوق بهذا التحدي، كما يقر بالإمكانات الواسعة لتحسين سبل معيشة الرجال والنساء الريفيين بزيادة فرص وصولهم إلى نطاق عريض من الخدمات المالية والمؤسسات السليمة.

وتستند سياسة التمويل الريفي الجديدة هذه إلى سياسة التمويل الريفي في الصندوق لعام 2000، وتحدثها وتلغيها، مستجيبة للتوصيات الصادرة عن التقييم الذي جرى على مستوى المؤسسة في عام 2006. وتتضمن الدوافع الرئيسية للسياسة السابقة، وتشكل إطارا لحافظة التمويل الريفي للصندوق. وتوفر السياسة الجديدة مبادئ إرشادية لعمليات التمويل الريفي على ثلاثة من مستويات التدخل – الصغري والأوسط والكلي – وتقدم إلى الهيئات الرئاسية للصندوق، والشركاء في التنمية، والجماهير مزيدا من التفاصيل عن نهج الصندوق تجاه التمويل الريفي. وبالإضافة إلى ذلك، ستوفَّر أيضا المبادئ التوجيهية التشغيلية المحدثة – أي "أدوات اتخاذ القرارات في مجال التمويل الريفي" – لموظفي الصندوق ومستشاريه ومؤسساته الشريكة.

ويؤكد الصندوق، من خلال هذه السياسة المحدثة، التزامه بتحسين طرق مساندة نظم التمويل المالي وتطويرها. وقد استبعد الصندوق إلى حد كبير النموذج القديم المتمثل في تقديم خطوط ائتمان للإقراض المستهدف والمدعوم، متحولا نحو التركيز في التمويل الريفي على إنشاء موفري خدمات مالية متنوعين وقابلين للبقاء، يرفعون من فرص وصول السكان الريفيين الفقراء على المدى البعيد إلى نطاق عريض من الخدمات المالية.

فعلى الصعيد الصغري، يدرك الصندوق أن مساندته تبلغ أعلى درجات الفعالية حينما توجه إلى الطاقة الإنتاجية للسكان الفقراء ومنظماتهم.[ب] ولا بد أيضا من الوصول إلى أكثر الناس فقرا عن طريق تحويلات الدخل، وشبكات الأمان، والترويج المباشر للمؤسسات الصغيرة والبرامج المتدرجة والبنية الأساسية المحسنة، فضلا عن المدخرات المستهدفة، وخدمات تحويلات المغتربين، وغير ذلك من أدوات إدارة المخاطر المبتكرة.

وعلى الصعيد الأوسط، تعمل تدخلات الصندوق على إقامة بينة أساسية للقطاع المالي تتسم بالكفاءة، وذلك ببناء القدرات البشرية والمؤسسية على حد سواء. والصندوق يستقطب التأييد للشفافية المالية، ويروج لتوفير الحماية الشاملة للمستهلك؛ وهو ملتزم أيضا بالاستثمار في الحلول التقنية وآليات التمويل المبتكرة من أجل زيادة الوصول والتأثير الجغرافيين والاجتماعيين إلى الحد الأقصى. وفي سياق الأزمات المالية والاقتصادية العالمية القائمة اليوم، وبالنظر إلى الأزمات في آسيا والأمريكتين في التسعينيات، يكون عمل الصندوق من أجل إقامة قطاعات مالية قوية ومستدامة تخدم السكان الريفيين الفقراء عملا حاسما أكثر من أي وقت مضى.

[أ] يستند التزام الصندوق بالتمويل الريفي إلى الفقرة 17 من الملحق بسياسات ومعايير الإقراض، الذي يحدد السياسات والمعايير العامة لعمليات التمويل التي يجريها الصندوق.

[ب] سياسة الاستهداف في الصندوق(EB 2006/88/R.2/Rev.1)، الصفحات 2، و12، و29 من النسخة الإنجليزية.

ولا يمكن الشعور بالأثر الكامل للتمويل الريفي إلا في ظل سياسات واستراتيجيات وطنية تؤدي إلى ذلك، وأسواق تعمل بفعالية، وخدمات غير مالية تكميلية متاحة أيضا. وبالنظر إلى أهمية المستوى الكلي للقطاع المالي، يعمل الصندوق أيضا بالتعاون الوثيق مع الحكومات والشركاء في التنمية والقطاع الخاص على مساندة هذا الإطار التمكيني للتمويل الريفي والتنمية.

ويرى الصندوق أن التمويل الريفي يشكل واحدا من المجالات المهمة العديدة للاستثمار في الحد من الفقر عن طريق تنمية الزراعة وسبل العيش الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون الوصول إلى الخدمات المالية حاسما في التغلب على الصدمات المؤثرة على الدخل، كالحوادث المناخية القاسية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وأحداث الحياة غير المتوقعة. وفي حين أن التمويل الريفي ليس شفاء من كل داء للحد من الفقر، فإن الوصول إلى الخدمات المالية يؤدي دورا في تمكين السكان الريفيين الفقراء ليهيئوا لأنفسهم سبل الخروج من الفقر.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز تنفيذي

1- تقدم سياسة التمويل الريفي في الصندوق توجيهات لبرامج ومشروعات خدمات التمويل الريفي المدعومة من الصندوق ومكوناتها. وبالنظر إلى التركيز على المرأة والشباب والسكان الأصليين، والأسر الفقيرة جدا، يركز الصندوق على التمويل الصغري الريفي، حيث يشير مصطلح "الصغري" إلى الحجم النسبي للمعاملات المالية – بما في ذلك الادخار، وتحويلات المغتربين، والاستئجار، وإدارة المخاطر – ومصطلح "الريفي" إلى موقع أصحاب المبادرات والمنتجين الزراعيين والمربين على نطاق صغير الذين يستهدفهم الصندوق.

2- يواجه تقديم الخدمات المالية للأسر الريفية الفقيرة العديد من التحديات، من بينها ضعف البنية الأساسية، ومحدودية قدرات موفري الخدمات المالية، وضعف مستويات تثقيف العملاء. وفي ظل الاقتصاد العالمي المتغير، وفي سياق الأزمة المالية المتزايدة، وسرعة تقلب أسعار الأغذية والسلع الأساسية الزراعية، ومخاطر تغير المناخ، يصبح **استحداث نظم شاملة للتمويل الريفي، وتعزيز الابتكارات الرامية إلى زيادة فرص وصول الرجال والنساء الفقراء والمهمشين إلى نطاق عريض من الخدمات المالية** أمرا محوريا في مهمة الصندوق. وبالنظر إلى كثرة التحديات الناشئة في المناطق النائية والمهمشة، وفي حالات النزاع وفي فترة ما بعد النزاع، وفي المناطق التي هي بصدد الانتعاش من الكوارث الطبيعية، يصبح استحداث منتجات وآليات أداء مبتكرة أمرا حاسما للوفاء باحتياجات المجموعات المستهدفة من الصندوق.

3- ولدى إنشاء نظم مالية شاملة، يطبق الصندوق **ستة مبادئ إرشادية في تدخلاته في مجال التمويل الريفي**، هي: (1) دعم الوصول إلى طائفة من الخدمات المالية؛ (2) الترويج لنطاق عريض من المؤسسات المالية والنماذج، وقنوات التسليم؛ (3) مساندة النهُج الموجهة بالطلب والمبتكرة؛ (4) تشجيع النهُج القائمة على الأسواق التي تعزز أسواق التمويل الريفي، وتتجنب التشوهات في القطاع المالي، وتستقطب موارد الصندوق، وذلك بالتعاون مع الشركاء من القطاع الخاص؛ (5) استحداث ومساندة استراتيجيات طويلة الأجل تركز على الاستدامة، والوصول إلى الفقر، والشفافية، وحماية المستهلك؛ (6) المشاركة في الحوارات السياساتية التي تروج لبيئة تمكينية للتمويل الريفي. وسوف تطبَّق هذه المبادئ الملزمة على الصعيد الصغري، مع العمل مع مؤسسات التمويل الريفي بالتجزئة والمستفيدين منه؛ وعلى الصعيد الأوسط، مع التركيز على البنية الأساسية المالية، مثل مؤسسات المستوى الثاني وموفري الخدمات التقنية؛ وعلى الصعيد الكلي، مع تقييم الإطار السياساتي والتشريعي والتنظيمي والإشرافي. وأي حياد عن هذه المبادئ سيستلزم تبريرا واضحا وموافقة الإدارة.

4- وتوفر سياسة التمويل الريفي المحدثة **مبادئ توجيهية** لمتخذي القرارات في الصندوق والمستشارين والمنظمات الشريكة لضمان إقامة قطاع مالي ريفي متسق وفعال. وتهدف المبادئ التوجيهية إلى المساعدة على ما يلي: بناء مهارات العملاء للمشاركة بفعالية في ملكية المؤسسات المالية المحلية والإشراف عليها؛ والترويج للتدريب على محو الأمية المالية؛ ومساندة الترتيبات الكفيلة بحماية المدخرين والمقترضين ومؤسسات الإقراض. وتفرض هذه المبادئ أساليب تهدف إلى تعزيز قدرة موفري الخدمات المالية في المناطق الريفية على الأداء وعلى تحقيق الاستدامة المالية، ومساعدة النماذج القائمة على

الادخار والخاصة بصناديق القروض التي تديرها المجتمعات المحلية على تحقيق نتائج واعدة، وبيان كيفية تجنب تشوهات الأسواق المالية. كما أن ما تفرضه السياسة يقدم إيضاحات بشأن دعم سعر الفائدة، وخطوط الائتمان لمؤسسات التمويل بالتجزئة والجملة، وضمانات ائتمانية تدار إدارة مهنية. ويمكن أن تتضمن مساندة الصندوق لإنشاء نظم مالية مستقرة وشاملة بناء مؤسسات من المستوى الثاني مثل الرابطات والقمم الصناعية، تشجع التسيير الرشيد والشفافية في القطاع، وتساعد الحكومات الشريكة في الترويج لبيئة تمكينية للتمويل الريفي الموجه نحو السوق.

5- وتكمل هذه السياسة أدوات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل الريفي، ودليل الصندوق الذي يقدم توجيهات أكثر تحديدا ومعلومات أساسية لتصميم المشروعات وتنفيذها.

سياسة التمويل الريفي في الصندوق

أولا- التحديات والفرص الجديدة

ألف - التحديات

1- في ظل الاقتصاد العالمي المتغير، تعمل وكالات التنمية المشاركة في الحد من الفقر الريفي على زيادة أثر تدخلاتها والحد من ضعف الأشخاص المهددين بالاستبعاد من المسار العام لعمليات التنمية السائرة. ويزداد تحقيق هذه الأهداف تعقيدا بسبب عدد من الاتجاهات العالمية. فلعولمة الأسواق المالية، وتحرير التجارة، وتقلب أسعار الأغذية والسلع الأساسية الزراعية، والتحولات المستمرة في القطاع الزراعي والريفي، وزيادة عدم اليقين المناخي تأثيرات مباشرة على برنامج عمل الصندوق، بما في ذلك تدخلاته في مجال التمويل الريفي.

2- وقد أصبح يُعترف اليوم بالتمويل الريفي كأداة مهمة في معركة الحد من الفقر وتحسين جدول أعمال المانحين الخاص بالفعالية الإنمائية. ومع نضوج قطاع التمويل الريفي، ينتقل تقديم خدمات التمويل الريفي للسكان الفقراء من الائتمان الصغري إلى التمويل الصغري، فيشمل بذلك نطاقا عريضا من الخدمات المالية مثل الادخار والتحويلات والاستئجار والتأمين.

3- ومع ذلك، فإن تقديم خدمات التمويل الريفي للأسر الريفية الفقيرة ينطوي على العديد من التحديات، من بينها ما تتسم به المناطق الريفية من ضعف في البنية الأساسية وقلة الكثافة السكانية. ويمكن أن تكون قدرة موفري الخدمات المالية ومستوى ثقافة العميل في المجتمعات الريفية محدودة إلى حد كبير. وربما كانت السوق المالية بوجه عام معطلة ومشوهة بسبب الإقراض المدعم والمستهدف. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون المؤسسات المالية مترددة في تقديم خدماتها إلى القطاع الزراعي، نظرا لاتسامه بالموسمية ولما تنطوي عليه الزراعة من مخاطر. وقد يكون التمويل الريفي أكثر تعقيدا في المناطق التي لا تتوافر فيها للعملاء، وبخاصة النساء، فرص الوصول إلى القضاء والتي تغيب فيها حقوق الملكية أو الحيازة الآمنة للأراضي، ومن ثم يتعذر على التمويل الريفي أن يقدم الأنواع النمطية من ضمانات القروض. وتزيد هذه التحديات معاً تكاليف المعاملات ومخاطر تقديم الخدمات إلى المناطق الريفية، وتستلزم عناية مستمرة وابتكارا.

4- ويركز النهج العصري تجاه التمويل الريفي على بناء الاستدامة لموفري الخدمات المالية، مع التفكير فيما هو أبعد من نطاق دورة الحياة القصيرة للمشروعات الموجهة من المانحين. وتوفر المؤسسات والنماذج الريفية القوية شراكات وفرص عمل واعدة للمصارف التجارية تجعلها تُقْدم على زيادة مشاركتها في التمويل الريفي، فتضيِّق نطاق ما تقدمه من خدمات من خلال منتجات مصممة خصيصا للأسر الفقيرة والمهمشة، وكثيرا ما يحدث هذا من خلال شراكة مع إحدى المؤسسات المجتمعية. وتتضمن التطورات العالمية الحديثة في مجال التمويل الريفي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كالهواتف الخلوية في تقديم الخدمات، والنمو في تدفقات رؤوس أموال المهاجرين وتحويلاتهم إلى المناطق الريفية.

5- ولما كان التمويل الريفي يشكل جزءا من القطاع المالي الأوسع، فينبغي للحكومات، على الصعيد الكلي، أن تستجيب لضعف الأسواق المالية أو الأزمات النظامية بأطر تشريعية وتنظيمية تمتثل للمبادئ الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل المعنية بالرقابة المصرفية. وتضطلع الحكومات الوطنية أيضا بدور رئيسي في وضع سياسات تمكينية تؤدي إلى إصلاح المصارف الحكومية وإنشاء العديد من مؤسسات التمويل الريفي الجديدة. وللاستقرار الاقتصادي الكلي والشفافية في الأسواق المالية أهمية حاسمة في تهيئة بيئة مواتية لما يبذله الصندوق من جهود لإقامة نظم مالية ريفية سليمة تعمل من أجل الفقراء على المدى البعيد، وتكون مدمجة في السياق العام للنظام المالي.[1]

باء – الفرص

6- يشغل دعم نظم التمويل الريفي الشاملة مكانة محورية في مهمة الصندوق. وقد تصدى الصندوق بإيجابية على مر السنين للتحديات الجديدة واستجاب لطلبات بلدانه الشريكة. فنحو 20 في المائة من استثمارات الصندوق تركز الآن على التمويل الريفي. كما أن الصندوق يسلم بوضوح أيضا بأن مجموعته المستهدفة[2] – السكان الريفيون الفقراء والمهمشون والضعفاء – يلزمها نطاق عريض من الخدمات المالية، وليس مجرد الائتمان، وأنها تستأهل معايير قوية لحماية المستهلك.

7- وتتناول سياسة التمويل الريفي المحدثة التوصيات الخاصة الصادرة في الاتفاق عند نقطة الإنجاز للتقييم الذي خضعت له على مستوى المؤسسة سياسة التمويل الريفي السابقة.[3] وتتواءم هذه السياسة أيضا مع التغيرات في منهجيات عمل الصندوق التي حدثت منذ إعداد سياسة التمويل الريفي في عام 2000. وتتضمن هذه المنهجيات التصميم الجيد للمشروعات بصورة منتظمة، مع استخلاص القضايا الرئيسية من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، ومن عمليتي تعزيز الجودة وضمان الجودة؛ وتحسين فعالية التنفيذ عن طريق الحضور القطري، والإشراف المباشر، وتعزيز مهارات التمويل الريفي لدى مدراء البرامج القطرية.

8- وقد أدى الترويج لتقاسم المعارف عن طريق المجموعة المواضيعية للتمويل الريفي وعن طريق الشراكات مع مراكز الامتياز والشبكات الإقليمية إلى تحسين قاعدة المعرفة الخاصة بالتمويل الريفي في الصندوق. ومع ازدياد تطور الصندوق والمؤسسات الرئيسية في القطاع، والتركيز على الشراكات، أصبحت الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء[4] تضطلع بدور رائد في بناء توافق الآراء بشأن الممارسات الجيدة في مجال التمويل الصغري، التي يجري نشرها عن طريق شبكات التمويل الريفي مثل مركز

---

[1] يتفق المانحون والوكالات الإنمائية على أنه ينبغي التعبير عن الهدف الأسمى بأنه المساعدة في بناء نظم مالية تعمل من أجل الفقراء. انظر: Brigit Helms (2006). Access for All – Building Inclusive Financial Systems. Washington D.C.: Consultative Group to Assist the Poor، http://www.cgap.org/gm/document-1.9.2715/Book_AccessforAll.pdf.

[2] تتضمن المجموعة المستهدفة من الصندوق صغار المزارعين والرعاة بلا أرض، وصائدي الأسماك الحرفيين، وأصحاب المشروعات الريفية غير الزراعية الصغيرة، والسكان الأصليين، وبخاصة النساء الفقيرات.

[3] "الإجراء 2: **توضيح معايير سياسة التمويل الريفي والأدوات الداعمة:** على الصندوق [دائرة إدارة البرامج] أن يعد تحديثا لسياسة التمويل الريفي توجز ما تفرضه سياسته الحالية، وتوضح المجالات التي لا تتسم بالقدر الكافي بالصفة الآمرة، وإضافة المزيد من أفضل معايير الممارسة الحديثة."

[4] يتضمن أعضاء المجموعة البالغ عددهم 33 عضوا منظمات تمويل من القطاعين العام والخاص، ووكالات إنمائية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومؤسسات خاصة، ومؤسسات مالية دولية.

تعليم التمويل الريفي الذي يقع مقره في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ورابطات الائتمان الزراعي الإقليمية التي يعد الصندوق شريكا نشطا لها. ويجري بانتظام إعداد تقارير عن النهج المنتظم الذي يتبعه الصندوق تجاه الشراكات المؤسسية وشبكات إدارة المعرفة الإقليمية كجزء من الاستعراض السنوي للحافظة.

9- وقد أسفر النطاق المتغير للتمويل الريفي – الذي يشمل أنماطا جديدة من موفري الخدمات المالية والتكنولوجيات المبتكرة – عن شراكات جديدة بين الصندوق وطائفة من مستثمري القطاع العام، والمستثمرين الاجتماعيين والتجاريين. ففي عام 2005، أنشأ الصندوق مرفقا تمويليا موجها بالطلب للترويج للنهُج المبتكرة تجاه التحويلات في المناطق الريفية. ويوفر هذا المرفق المتعدد المانحين تمويلا أوليا لآليات التسليم المبتكرة الرائدة ومنتجات لتحويل الأموال في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، يبحث الصندوق مع برنامج الأغذية العالمي عن سبل مبتكرة للاستجابة للاحتياجات والتحديات التي تنطوي عليها إدارة المخاطر بين السكان الريفيين الفقراء. وبفضل الدعم المقدم إلى مرحلة التخطيط من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، يهدف هذا التعاون بين الصندوق والبرنامج إلى تحسين فرص وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى التأمين القائم على المؤشرات المناخية، وإلى نطاق من الخدمات المالية الأخرى.[5] كما أن الوصول إلى التمويل لتدابير الوقاية من المخاطر يشكل موضعا للتعاون المكثف بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها – منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية – كجزء من شراكة روما بشأن الإدارة المتكاملة لخطر الكوارث.

ثانيا- تعريف التمويل الريفي

10- يشير مصطلح التمويل الريفي إلى المعاملات المالية المتصلة بكل من النشاطات الزراعية وغير الزراعية التي تنفذ بالتعاون بين الأسر والمؤسسات في المناطق الريفية. وقد كان يُظن خطأً في بعض الأحيان أن التمويل الريفي مساو للائتمان الزراعي، استنادا إلى فرضية أن الائتمان هو القيد الملزم بتحقيق أهداف المشروعات المتصلة بالزراعة. غير أن النظرة الأكثر فعالية وشمولا إلى التمويل الريفي تشمل النطاق الكامل للخدمات المالية التي يحتاج إليها المزارعون والأسر الريفية، وليس مجرد الائتمان.

11- ويشير التمويل الصغري إلى الخدمات المالية التي تركز على أصحاب الدخول المنخفضة ومشغلي الأعمال الصغيرة، سواء كان مقرهم في مناطق ريفية أو حضرية. وثمة اختلاف بين التمويل الريفي والتمويل الصغري، وإن كانا قطاعين فرعيين متداخلين من القطاع المالي الشامل.

12- ونظرا لتركيز الصندوق على المرأة، والشباب، والسكان الأصليين، والأسر الشديدة الفقر، فيمكن أن تتسم نشاطاته بأنها تركز على **التمويل الصغري الريفي**، وتشير عبارة "الصغري" إلى تقديم خدمات مالية إلى أصحاب الدخول المنخفضة في المناطق الريفية عن كل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، وتشير

[5] يستضيف الصندوق مرفقين مكرسين لذلك، يتناول أحدهما قضايا تنمية التحويلات (مرفق تمويل التحويلات المدعم من المانحين المتعددين)، ويتناول الآخر التأمين القائم على المؤشرات المناخية (مرفق إدارة المخاطر المناخية المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي).

عبارة "الريفي" إلى موقع الأشخاص الذين يحصلون على هذه الخدمات. ويشمل نطاق المنتجات والخدمات استثمارات أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين في الثروة الحيوانية، والمحاصيل الأساسية، والآلات، والأدوات، والمخازن، الخ، ورأس المال العامل، وتدابير تمويل الوقاية من المخاطر.

13- ويشمل **موفرو الخدمات المالية** في المناطق الريفية المصارف التجارية والإنمائية، والمؤسسات المالية غير المصرفية، والتعاونيات، ومؤسسات التمويل الصغري، والمنظمات شبه الرسمية وغير الرسمية – مثل التعاونيات الادخارية والائتمانية، ومجموعات المساعدة الذاتية، ورابطات الادخار والائتمان القروية، ورابطات الخدمات المالية – فضلا عن تجار مستلزمات الإنتاج وشركات التصنيع الغذائي.[6] وفي حين أن البرامج التجارية قد لا تخدم المجموعة المستهدفة من الصندوق مباشرة، فبإمكانها الاضطلاع بدور مهم كجزء من استراتيجية لإقامة الروابط تخدم المجموعة المستهدفة عن طريق مؤسسة وسيطة.

14- وفي سياسة التمويل الريفي هذه، يشير مصطلح **مؤسسة التمويل الريفي** إلى كل من مؤسسات التمويل الريفي ومؤسسات التمويل الصغري الريفي.

ثالثا- أهداف سياسة التمويل الريفي

15- من بين الأسباب العديدة للفقر الريفي، لا يزال نقص فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والمناسبة يشكل عقبة كبيرة أمام الخيارات الاجتماعية – الاقتصادية للسكان الريفيين الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين. وتتضمن المجموعة المستهدفة من الصندوق صغار المنتجين الذين يشاركون في نشاطات داخل المزرعة وخارجها والذين يعيشون في مناطق ريفية ذات إمكانات متنوعة. وهكذا، يهدف الصندوق إلى زيادة فرص وصول النساء والرجال الريفيين الفقراء إلى خدمات التمويل الريفي التي تلزمهم للوفاء باحتياجاتهم الإنتاجية واحتياجات أسرهم وللتخفيف من حدة المخاطر.

16- وتعبر سياسة التمويل الريفي المحدثة هذه والقائمة على السياسة التي وضعت في عام 2000 عن التحديات والفرص الناشئة في السنوات الأخيرة، وتتضمن بعض الأبعاد والإيضاحات الاستراتيجية الإضافية. وقد كان التركيز الاستراتيجي في السياسة السابقة ينصب على **تعزيز قدرة مؤسسات التمويل الريفي على حشد المدخرات، وتغطية النفقات، وجمع القروض، والحصول على أرباح بغية زيادة استدامتها وانتشارها.** وقد ذُكرت أيضا في سياسة عام 2000 ثلاثة مجالات عمل رئيسية، هي: (1) ضمان مشاركة جميع أصحاب الشأن تحقيقا للفعالية في التخطيط للمشروعات وتنفيذها؛ (2) إقامة بنية أساسية متمايزة للتمويل الريفي؛ (3) الترويج لسياسات مواتية وبيئة تنظيمية.

17- ويعيد الصندوق التأكيد، من خلال سياسة التمويل الريفي المحدثة، على التزامه بالسعي المتواصل إلى إيجاد سبل فعالة لتعزيز فرص وصول السكان الريفيين الفقراء وأصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين إلى نطاق واسع من الخدمات المالية على أساس مستمر، بحيث يتمكنون من أن يوجدوا

[6] ثمة طائفة من التعاريف المتداخلة، مثل: "تعرَّف مؤسسات التمويل الصغري بأنها مؤسسات مالية مرخصة أو غير مرخصة تشمل المنظمات غير الحكومية، والمصارف التجارية، والاتحادات والتعاونيات الائتمانية، ومصارف الادخار الزراعية والإنمائية والبريدية. وتتراوح بين موفري خدمات التمويل الصغري المتخصصة والبرامج الأوسع التي تنفذ مع المنظمات الإنمائية المتعددة الأغراض والأوسع نطاقا." Consultative Group to Assist the Poor (2008). Appraisal Guide for Microfinance Institutions. Washington, D.C.: CGAP), p. xiii.

لأنفسهم وسيلة مستدامة لكسب الرزق. ويؤكد الصندوق توجها في الأسواق ونهجا في العمل بمساندة التوسع في خدمات التمويل الريفي، ويركز على تلبية طلبات النساء والرجال الريفيين الفقراء عن طريق نطاق متنوع من الخدمات المالية المستجيبة وذات الصلة. وينبع هذا النهج من الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007–2010، حيث إنه يتصل بأهمية **إقامة نظم مالية شاملة، وتعزيز الابتكار من أجل زيادة فرص وصول السكان الريفيين الفقراء إلى طائفة عريضة من الخدمات المالية، تشمل الادخار، والاستثمار، وقروض رأس المال العامل، والتأمين، والتحويلات،** ومن سياسات المنظمة الرئيسية الأخرى.[7]

18- ويلتزم الصندوق أيضا، استنادا إلى خبرته، ببحث سبل التغلب بنجاح على القيود الرئيسية التي تعترض التمويل الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة.[8] وتتضمن التطورات الأخيرة في مجال التمويل الصغري الزراعي استخدام آليات تحويل المخاطر لمساندة سبل العيش الريفية والتكنولوجيا بين سكان المناطق النائية والمتفرقة. ونظرا لكثرة التحديات المتأصلة في المناطق الريفية، ستكون للمنتجات المبتكرة وآليات التسليم أهمية حاسمة للوفاء بالاحتياجات المتنوعة للمجموعة المستهدفة من الصندوق، بما في ذلك النساء والشباب والسكان الأصليون الذين يعيشون في المناطق النائية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تقديم نطاق كامل من الخدمات المالية إلى الأسر الفقيرة التي تعيش في المناطق المتدهورة إلى مساندة ممارسات إدارة الموارد الطبيعية وسبل العيش البديلة الأقل إضرارا بالنظام الإيكولوجي. كما أن البلدان الشريكة في حالات النزاع وفترة ما بعد النزاع والمناطق المتعافية من الكوارث الطبيعية تستلزم استجابات عملية لإعادة إنشاء مؤسسات التمويل الريفي وتعزيزها، مما يسد الفجوة بين الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة الإنعاش والتنمية المستدامة.

19- ويركز الصندوق أيضا في النهج الذي يتبعه تجاه التمويل الريفي على تناول قضايا شاملة مثل التمايز بين الجنسين والبيئة في تدخلاته في مجال التمويل الريفي.[9] ويشكل تعميم المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والنظر في إدارة الموارد الطبيعية جزءا لا يتجزأ من النهُج الفعالة تجاه خدمات التمويل الريفي. وتتناول أيضا البرامج والمشروعات التي يساندها الصندوق في مجال تقديم خدمات التمويل الريفي القضايا الخاصة بالإنعاش في فترة ما بعد النزاع والإنعاش الاقتصادي في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

20- ومن أجل الترويج لنظم التمويل الريفي الشاملة في البلدان الشريكة، تنعكس أهداف الصندوق في تدخلاته على مستويات مختلفة من القطاع المالي (ترد في الفرع الخامس مبادئ توجيهية لسياسة التمويل الريفي خاصة بكل مستوى):

---

[7] انظر الإطار الاستراتيجي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2007–2010 (http://www.ifad.org/sf/)، واستراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة (EB 2007/90/R.4)، واستراتيجية الابتكار في الصندوق (EB 2007/91/R.3/Rev.1)، واستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق (EB 2005/84/R.4/Rev.1)، وسياسة الاستهداف في الصندوق (EB 2006/88/R.2/Rev.1).

[8] انظر IFAD/CGAP (2006): Managing risks and designing products for agricultural microfinance – features of an emerging model, p. 12 ff، http://www.ifad.org/ruralfinance/pub/risks.pdf؛ و IFAD/CGAP (2006). Emerging lessons in agricultural microfinance – selected case studies، http://www.ifad.org/ruralfinance/pub/case_studies.pdf .

[9] انظر الدليلين التاليين الموجهين إلى الممارسين: "الوصول إلى النساء وتمكينهن: تعميم التمايز بين الجنسين في التمويل الصغري الريفي"، إعداد Linda Mayoux، و"التخفيف من وطأة الفقر، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والوصول إلى التمويل: نهج منطقي"، إعداد Robert Peck Christen و Consuelo Munez Araya.

- **على المستوى الصغري:** تعزيز استدامة موفري الخدمات المالية مع تيسير تقاسم المعلومات بشفافية عن إدارتهم للأداء المالي والاجتماعي، بما في ذلك تقديم معلومات شفافة عن الشروط والأوضاع، وبخاصة عن رسوم الفوائد الفعلية. ويهدف الصندوق، فيما يتعلق بعملائه، إلى جعلهم "صالحين للتعامل مع المصارف" بتمكينهم من المشاركة في تصميم إجراءات عمل ذات جدوى، وبتحسين فهمهم للخدمات والمنتجات من خلال تدريب يهدف إلى محو الأمية المالية.
- **على مستوى البنية الأساسية المالية:** مساندة منظمات المستوى الثاني كالرابطات والقمم، بحيث تتمكن من تقديم خدمات مالية وتقنية مهنية وفعالة من حيث التكلفة إلى مؤسسات التمويل بالتجزئة، وتحسين شفافية الأسواق (مثل مكاتب الائتمان، ووكالات تقييم التمويل الصغري).
- **على المستوى السياساتي والتنظيمي:** تحسين ظروف الإطار التمكيني لطائفة من موفري الخدمات المالية بغية الوصول إلى العملاء ذوي الدخول المنخفضة بمنتجات وخدمات ملائمة، وحماية مدخرات السكان الريفيين الفقراء وودائعهم.

21- وتقر سياسة التمويل الريفي بمدى تعقد النهج المتعدد المستويات تجاه بناء نظم مالية شاملة، وما يترتب عليه من آثار من حيث التكلفة. ومن ثم، فإن للتعاون وإقامة الشراكات مع وكالات التنمية الأخرى في ميدان تطوير النظام المالي أهمية حاسمة لزيادة التكامل والتآزر بين العناصر الفاعلة في القطاع إلى الحد الأقصى. وقد يتطلب بناء قدرات الموارد البشرية، والتنمية المؤسسية، والتدخلات على المستوى الكلي تخصيصا كبيرا للموارد في مشروعات أو مكونات مشروعات التمويل الريفي، تبعا لنطاق هذه التدخلات التي تختلف من بلد إلى آخر.

رابعا- المبادئ الإرشادية

22- استنادا إلى خبرة الصندوق في مجال التمويل الريفي وأفضل الممارسات التي أعدت بمرور الزمان داخل القطاع، توجد ستة مبادئ إرشادية في صلب نهج الصندوق ومساندته للتمويل الريفي. وتُستمد هذه المبادئ الإرشادية من التحديات والفرص الخاصة بتقديم خدمات التمويل الصغري إلى الأسر الريفية الصغيرة، وينبغي أن تنعكس في كل تدخل مالي ريفي يجريه الصندوق.

23- ويعمل الصندوق، في كافة تدخلاته في مجال التمويل الريفي، على ما يلي:

- **مساندة الوصول إلى طائفة من الخدمات المالية، تشمل الادخار، والائتمان، والتحويلات، والتأمين،** مع الإقرار بأن السكان الريفيين الفقراء يحتاجون إلى نطاق عريض من الخدمات المالية؛
- **والترويج لنطاق عريض من المؤسسات المالية والنماذج وقنوات التسليم،** مع تصميم كل تدخل وفقا لسمات كل موقع ومجموعة مستهدفة؛
- **ومساندة النهُج الموجهة بالطلب والمبتكرة،** مع إمكانية توسيع حدود التمويل الريفي؛

- **وتشجيع النهُج القائمة على السوق بالتعاون مع شركاء من القطاع الخاص،** التي تعزز أسواق التمويل الريفي، وتتجنب التشوهات في القطاع المالي وتزيد من موارد الصندوق؛
- **وإعداد ومساندة استراتيجيات طويلة الأجل تركز على الاستدامة والوصول إلى الفقراء،** نظرا لأن مؤسسات التمويل الريفي في حاجة إلى أن تكون قادرة على المنافسة وفعالة من حيث التكلفة لكي تبلغ المستوى المطلوب وتخدم عملاءها؛
- **والمشاركة في الحوارات السياساتية التي تروج لبيئة تمكينية للتمويل الريفي،** مع الإقرار بدور الحكومات في الترويج لبيئة مواتية للتمويل الريفي المناصر للفقراء.

24- ويمكن تطبيق هذه المبادئ الإرشادية على ثلاثة مستويات من التدخل:

- **المستوى الصغري:** مؤسسات التمويل الصغري بالتجزئة والمستفيدون النهائيون من المشروعات والبرامج التي يساندها الصندوق، بما في ذلك الأسر الريفية الفقيرة، والنساء، والشباب، والسكان الأصليون؛
- **والمستوى الأوسط:** البنية الأساسية المالية، بما في ذلك مؤسسات المستوى الثاني، وموفرو الخدمات التقنية؛
- **والمستوى الكلي:** الإطار السياساتي والتشريعي والتنظيمي والإشرافي.

25- ويجوز للصندوق أن يساند مستوى واحدا أو عدة مستويات من نظم التمويل الريفي. ويبين الشكل الوارد أدناه الروابط القائمة بين هذه المستويات.

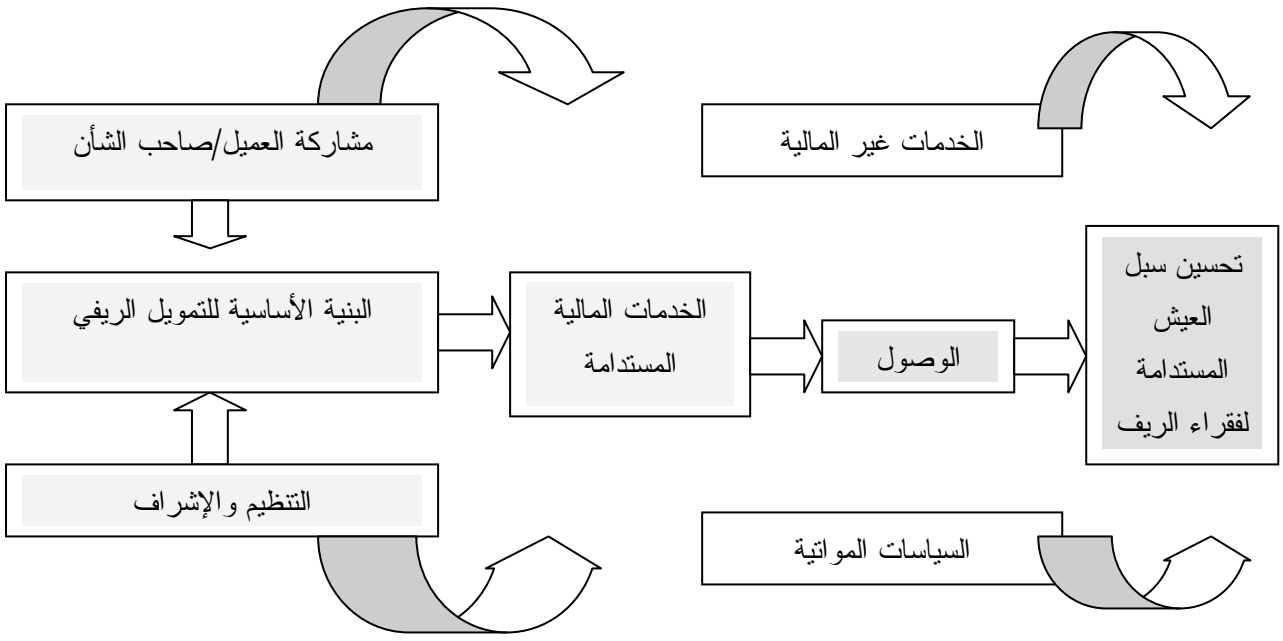

26- وسوف يفضي إدماج هذه المبادئ الإرشادية في تصميم المشروعات وفي النشاطات إلى تحسين النتائج التي تحرزها البلدان الشريكة للصندوق والسكان الريفيون الفقراء. وتطبيق هذه المبادئ الإرشادية ملزم

لمدراء برامج الصندوق القطرية وموظفي المشروعات والمستشارين في المشروعات التي يساندها الصندوق التي تعمل في مجال التمويل الريفي. وأي حياد عن هذه المبادئ الإرشادية سيتطلب تبريرا واضحا وموافقة من الإدارة.

خامسا- المبادئ التوجيهية

27- توفر سياسة التمويل الريفي مبادئ توجيهية لصانعي القرارات في الصندوق والمستشارين والمنظمات الشريكة لضمان إعداد نظم تمويل متسقة وفعالة. وتستند المبادئ التوجيهية إلى خبرة الصندوق وإلى الدروس التي استخلصها المجتمع الدولي في مجال التمويل الريفي. ويشمل القطاع المالي للبلد الشريك كافة العناصر الفاعلة من الأفراد والمؤسسات، على جانبي العرض والطلب، بالإضافة إلى الإطار التشريعي والتنظيمي والإشرافي الخاص بالقطاع المالي، وبنيته الأساسية الداعمة. وتهدف استراتيجية الصندوق إلى مساندة شركائه على مختلف المستويات في بناء الاستدامة للمؤسسات والنماذج، وزيادة الوصول إلى المناطق الريفية النائية والفقراء المهمشين.

ألف - المستوى الصغري - جانب الطلب

28- **لا بد من فهم الواقع المالي للنساء والرجال الريفيين الفقراء لكي يتحقق النجاح لتعزيز التمويل الريفي.** وليس الائتمان دائما هو الحل. فالقرض التزام على المقترض، ومن ثم فهو مخاطرة، وقد تكون قدرة السكان الريفيين الفقراء على خدمة الدين، إن وجدت، محدودة جدا. ولعل أنواع الدخل الأخرى كشبكات الأمان، أو تحويلات الأصول، أو الخدمات غير المالية، ملائمة أكثر لشديدي الفقر، ويمكن تلبية بعض الاحتياجات بواسطة خدمات أخرى قد تكون معرفة العملاء بها قليلة، مثل التأمين.[10]

29- **كثيرا ما يكون الادخار أهم للعملاء من الخدمات المالية الأخرى.** فهو يمكن سكان الأسر الفقيرة من تحمل الصدمات التي تصيبهم في دخولهم، ويخفف من آثار حالات الطوارئ والأزمات. كما أن الوصول إلى خدمات الادخار الآمنة يعزز التنظيم المالي. والمعتادون على الادخار أقدر من غيرهم على خدمة قروضهم في الوقت المناسب وعلى بناء رأس مال يخدم أغراضهم الاستثمارية.

30- **لتثقيف المستهلك وحمايته أهمية حاسمة في نجاح استثمارات التمويل الريفي للصندوق.** ينبغي توفير الحماية الملائمة للمدخرات، وشرح أية مخاطر بوضوح. ويمكن أيضا للتدريب على محو الأمية المالية للعملاء أن يساعدهم في فهم الفوائد والمخاطر الخاصة بالمنتجات المالية وشروطها الخاصة (مثل أسعار الفائدة، والأقساط). ويمكن للشفافية في الأداء ولمنهجيات الإقراض المبتكرة أن يزيدا من كفاءة موفري الخدمات المالية، ويحسنا المنافسة بين المؤسسات، وأن يخفضا بالتالي أسعار الفائدة.

31- **مشاركة العملاء وأصحاب الشأن أساسية.** يتطلب التخطيط والتنفيذ الفعالان للعمليات التي يساندها الصندوق المشاركة النشطة من العملاء وأصحاب الشأن، بما في ذلك النساء والرجال، مع تمكينهم

[10] قدمت دراسات مثل اليوميات المالية لعام 2005 التي أعدها الصندوق الاستئماني فينمارك، ومؤسسة فورد، والمجلس التنظيمي للتمويل الصغري وصفا تاما للعلاقة المعقدة بين العملاء الفقراء والخدمات المالية.

بوصفهم مستخدمين أو مستخدمين– مالكين للمؤسسات المالية المحلية بنظام العضوية. وربما كانت أنماط المشاركة مرتبطة بالثقافة، وربما كان يحددها بطرق مختلفة الجنس أو الانتماء الطبقي أو الانتماء إلى إحدى المجموعات. وحيثما ينشأ النزاع، يتعين على أصحاب الشأن أنفسهم أن يوجدوا التوازن بين شواغلهم الاجتماعية والاقتصادية.

32- **يشكل رصد رضا العملاء ممارسة عمل سليمة.** يتزايد عدد المؤسسات المالية التي أدخلت "إدارة الأداء الاجتماعي" في عملياتها الرئيسية لتعزيز فهم تفضيلات العملاء واحتياجاتهم، مما يتيح لها تتبع سمات عملائها، ورضاهم عما تقدمه من خدمات، وتأثير المنتجات والخدمات على حياتهم، ومعدلات الانقطاع.

توجيهات للتدخلات على المستوى الصغري – جانب الطلب

- **قدِّر الطلب على الخدمات المالية،** والعرض من المؤسسات المالية القائمة، والفجوات بين الطلب والعرض. وانظر في طائفة الخدمات المالية وغير المالية التي يمكنها تحسين سبل عيش العملاء المستهدفين دون افتراض أن الائتمان يشكل دائما قيدا ملزما للأسر الريفية. وقد يكون الادخار، وتحويل الدخل، ونماذج التخريج مناسبة أكثر لاحتياجاتهم؛
- **عزز فرص وصول النساء والرجال إلى الخدمات المالية، وابن مهاراتهم لكي يشاركوا بفعالية في ملكية المؤسسات المالية المحلية والإشراف عليها؛**
- **أكد على جمع الإيداعات** كخدمة للعملاء وكأداة لتعبئة رأس المال لأغراض الإقراض المشتق؛
- **روج للتدريب على محو الأمية المالية** لمساعدة العملاء على تحسين فهمهم لوظائف وشروط وأوضاع الخدمات المالية.
- **ساند الترتيبات الموفرة للحماية للمدخرين والمقترضين ومؤسسات الإقراض،** بما في ذلك متطلبات الشفافية ومراجعة الحسابات، والتأمين على الإيداعات، والتأمين على الحياة، وأشكال التأمين الأخرى الخاصة بحماية القروض، والوصول إلى تبادل السيولة؛
- **شجع شركاء مؤسسات التمويل الصغري على إقرار مبادئ حماية العملاء في التمويل الصغري،**[11] التي تبين الحد الأدنى لما ينبغي أن يتوقعه عملاء التمويل الصغري من موفري الخدمات.

باء – المستوى الصغري – جانب العرض

33- **للاستدامة المؤسسية** أهمية أساسية لنمو المؤسسات المالية بعد فترة الدعم الأولي من المانحين أو المستثمرين. وترتبط الاستدامة بالربحية، والوصول، وتعبئة الموارد، والوضع القانوني المناسب للعمليات. وكشرط أساسي للمساندة، ينبغي أن تكون قياسات المؤسسة ومراحلها الأساسية في اتجاه إرساء الاستدامة محددة بوضوح في خطة عمل.

[11] أعلن الصندوق تأييده الكامل لمبادئ حماية العملاء في التمويل الصغري وأقرها في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2008. انظر http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/1.26.4943/.

34- يحدد **أداء المؤسسة المالية** مدى إمكانية وصولها إلى الأسر الريفية الفقيرة، ويوفر فرصا طويلة الأجل للوصول إلى الخدمات المالية. ويختلف تسليم الخدمات كثيرا باختلاف نظم المؤسسة وإجراءاتها، وجودة الإدارة ومستويات المهارات، والحوافز المتاحة للموظفين.

35- **الدعم المقدم من المانحين مطلوب بصفة رئيسية من أجل تعزيز قدرة موفري الخدمات المالية على التسليم** في المناطق الريفية، والارتقاء بالمؤسسات غير الرسمية إلى أشكال قانونية أعلى عند الضرورة. ويشكل كل من توفير التدريب والخدمات الاستشارية، وتحسين المعايير المهنية، وشراء أصول التشغيل أشكالا من الدعم. وفي حين أن الصندوق يدعم نطاقا عريضا من تنمية القدرات لمؤسسات التمويل الريفي، ينبغي أن ألا تعزز التدخلات الاعتماد على المعونة بل ينبغي أن تؤدي إلى استقلالية المؤسسة.

36- **لا يوجد سوى نطاق محدود أمام خطوط** الائتمان[12] **لمؤسسات التمويل بالتجزئة**. وتبين تجربة الصندوق أن خطوط الائتمان لا تتفق، في معظم الأحيان، مع بناء الاستدامة للمؤسسة، وقد تقوض السوق مبعدةً المانحين وأصحاب الشأن الآخرين، ومعترضةً دخول موفري الخدمات المختصين الآخرين في المناطق الريفية.

37- ربما كان **دعم صناديق الإقراض التي تديرها المجتمعات المحلية**، بوصفها عادة عناصر لمشروعات وبرامج أكبر، بديلا جذابا للمناطق الريفية النائية أو ذات السكان المشتتين والأسر الريفية الفقيرة التي قد ترى مؤسسات التمويل الصغري الرسمية أن الوصول إليها باهظ التكاليف. وقد شهدت النماذج القائمة على الادخار نتائج واعدة، غير أن تمويل صناديق الإقراض التي تديرها المجتمعات المحلية برؤوس أموال خارجية منذ البداية (مثل صناديق الإقراض الدوّارة) كثيرا ما يؤدي إلى معدلات تسديد ضعيفة وإلى انهيار الصناديق. وتبدأ صناديق الادخار ومجموعات المساعدة الذاتية عادة باستخدام مدخرات الأعضاء فحسب. وبعد فترة من الإقراض الناجح وجمع الموارد، يمكن تدريب مجموعات المساعدة الذاتية على مخاطبة مقرض تجاري للحصول على قرض لزيادة الأموال المولدة داخليا (وهذا هو نهج التواصل المصرفي).

38- يمكن أن تقدم **الضمانات الائتمانية** المساندة للمعاملات المالية المناصرة للفقراء في ظل ظروف معينة، بتوفير تغطية جزئية لمخاطر الإقراض. ولا توضع الضمانات الائتمانية موضع التنفيذ إلا عندما يتم إدراجها تماما في السوق المالية القائمة وعندما يتولى إدارتها أخصائيون ماليون يعرفون السوق جيدا. وقد لقيت الحكومات أو الهياكل الحكومية المخصصة لإدارة المخاطر نجاحا محدودا جدا في إدارة الضمانات بفعالية. وعلاوة على ذلك، فلا بد من إجراء تقييم ملائم لإجمالي تكاليف الضمانات على الوسيط المالي والعميل.

39- **للابتكار دور جوهري في توسيع حدود التمويل الريفي**. ويشغل الصندوق الصدارة في ريادة النهُج وآليات التسليم الجديدة لتقديم الخدمات المالية في المناطق الريفية. ويشجع الابتكار عن طريق الحوار مع الوكالات الدولية وإقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات الرائدة مثل الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومراكز الامتياز. وتتطلب

[12] يجري تقاسم الدروس الأساسية مع: World Banks's Guidance of the Microfinance Credit, ، انظر: http://siteresources.worldbank.org/INTCDD/Resources/mf1.pdf.

الابتكارات مرحلة تجريبية تتيح الاختبارات والتعديلات المطلوبة لتهيئة المناخ بغية توسيع النطاق والاعتماد من المؤسسات الأخرى في المناطق الأخرى.

توجيهات للتدخلات على المستوى الصغري – جانب العرض

- **امنح الأولوية لمساندة المؤسسات المالية السليمة** المدمجة في الهياكل السوقية والمؤسسية القائمة. ولا يوجد نوع وحيد من قنوات التسليم هو الأفضل في كل منطقة ريفية؛ وأفضل نموذج (خاص، أو تعاوني، أو مجتمعي، أو محلي، أو حكومي وطني) يتوقف على العوامل الاجتماعية – الاقتصادية المحددة والإطار القانوني؛
- **وساند إصلاح المؤسسات الواعدة،** بالاستفادة من تجربة العدد المتزايد من المصارف ومؤسسات التمويل الصغري الريفي التي جرى إصلاحها. واجعل المساندة المقدمة إلى المؤسسات ترتكز على نتائج تقييم مهني (الحيطة الواجبة)، والتمس مشاركة المؤسسات الشريكة الممكنة في وقت مبكر من العملية؛[13]
- **وصمم برامج للتنمية المؤسسية مع حوافز لبناء القدرات الداخلية والحد من الاعتماد على الغير**، وشجع إدراج تكاليف التدريب والمساعدة التقنية في ميزانية المؤسسة بمرور الزمن؛
- ويشكل الدعم الخارجي تدخلا في هياكل السوق المحلية، ويمثل دعما ضمنيا. ومن ثم، **قدم الدعم للمؤسسات المالية على أساس تنافسي، وابرم عقودا** على أساس الأداء تتضمن معايير واضحة للأداء تستند إلى خطة عمل وإلى تصورات التخريج؛
- **ولا تدعم أسعار الفائدة** على مستوى العميل أو تساند وضع حد أقصى لسعر الفائدة أو آليات أخرى تحدث تشوها للأسواق. وامتنع عن التدخل في عمليات المؤسسات المالية المشاركة؛
- **وروج لتقييمات الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الصغري الشريكة،** وجمع ورصد المؤشرات المالية ومؤشرات الوصول ذات الصلة، وإنشاء نظم معلومات الإدارة الملائمة، بحيث تستخدم المعلومات عن الأداء كأداة للإدارة. **وينبغي لكافة موفري الخدمات المالية الذين يساندهم الصندوق**– باستثناء المؤسسات الصغيرة القائمة على العضوية – **أن يشاركوا في سوق تبادل المعلومات عن التمويل الصغري، والترويج للشفافية في القطاع، والسماح للصندوق برصد حافظته للتمويل الريفي.** ويمكن أيضا أن تستخدم المؤسسات سوق تبادل المعلومات عن التمويل الصغري لمقارنة أدائها بأداء نظرائها.[14]
- **ولا تقدم خطوط ائتمان لمؤسسات التمويل بالتجزئة أو الجملة إلا إذا: (1)** أظهرت السوق نقصا واضحا في السيولة؛ (2) كان مدراء مهنيون خاصون تابعون للصندوق أو مؤسسات، وليس الحكومة المتلقية، هم الذين يديرون خط الائتمان؛ (3) كانت القروض المقدمة إلى مؤسسات التمويل بالتجزئة محسوبة بالأسعار التجارية أو بأسعار قريبة منها لتجنب تقويض حافزها لحشد الإيداعات أو الوصول إلى مصادر أخرى لرأس المال؛ (4) كانت مؤسسات

[13] ترد في أدوات اتخاذ القرارات في مجال التمويل الريفي توجيهات تنفيذية تتصل بخطوات تصميم المشروع والتحديث أثناء التنفيذ.

[14] سوق تبادل المعلومات عن التمويل الصغري هو منبر عام للمعلومات على الشبكة العالمية، يقدم بيانات عن مؤسسات التمويل الصغري في جميع أنحاء العالم، وكذلك عن صناديق القطاعين العام والخاص التي تستثمر في التمويل الصغري، وشبكات التمويل الصغري، والمقيّمين/المقيّمين الخارجيين، والشركات الاستشارية، والوكالات الحكومية والتنظيمية.

التمويل بالتجزئة الشريكة ممولة تمويلا سليما، وفي منأى عن التدخل السياسي، وتتمتع بالحرية في فرض أسعار فائدة تتيح استعادة التكلفة؛ (5) كانت لدى مؤسسات التمويل الشريكة القدرة على استيعاب وإدارة الموارد المالية بفعالية وشفافية؛ (6) توافرت الفرص لإقامة روابط مع مصادر أخرى لإعادة التمويل، تستمر بعد انتهاء المشروع؛ (7) كان من الممكن وضع ترتيبات للإبلاغ المحاسبي والإشراف لحين تسديد خط الائتمان؛

- **وساند مجموعات المساعدة الذاتية القائمة على الادخار** على إعداد سجلات تتبع سليمة لجمع مدخرات الأعضاء وعمليات إقراضهم، وانظر في **تعزيز الروابط مع المصارف** لتزويد مؤسسات التمويل الصغري المجتمعية برؤوس أموال تتجاوز مدخراتها المتراكمة، بدلا من تزويدها برؤوس أموال خارجية منذ البداية؛
- **ولا تقدم ضمانات ائتمانية إلا إذا:** (1) ثبت وجود طلب قابل للقياس والتحديد الكمي؛ (2) كان الضمان يدار بحرفية عن طريق مؤسسة مالية مستقلة ومتخصصة؛ (3) ظل جزء كبير من خطر التخلف عن السداد واقعا على عاتق مؤسسة التمويل بالتجزئة لتجنب الأخطار المعنوية والاختيار المناوئ؛ (4) كانت المساعدة التقنية المناسبة متوافرة للتخفيف من القيود والمخاطر الأخرى التي تنطوي عليها خدمة المجموعة المستهدفة (مثل المنتجات وآليات التسليم الملائمة، والموظفين المدربين، ونظم إدارة المخاطر). وينبغي اتباع الممارسات السليمة الدولية فيما يتعلق بزيادة أموال الضمان والحوافز للمطالبات والتسويات السليمة.

جيم – المستوى الأوسط

40- **إن البنية الأساسية السليمة للأسواق المالية** ضرورية لأي نظام مالي شامل. وتهدف التدخلات على المستوى الأوسط إلى الحد من تكاليف المعاملات، وتحسين المعلومات عن القطاع وشفافية السوق، وزيادة فرص وصول المؤسسات الأعضاء إلى إعادة التمويل، وتحسين المهارات عبر القطاع. ويعزز الصندوق نطاقا واسعا من الأطراف المؤثرة في السوق، يشمل شبكات مؤسسات التمويل الريفي ورابطاتها ومنظماتها القمية، ووكالات التقييم المحلية، ومكاتب المعلومات عن الائتمان، ونظم الدفع، وموفري خدمات التدريب والخدمات التقنية، ومعاهد التصديق المهني.

41- ويتطلب إنشاء مؤسسات المستوى الثاني مثل الرابطات والقمم الصناعية التزاما طويل الأجل، كثيرا ما يتجاوز المدة النمطية للمشروعات التي يساندها الصندوق. والرابطات والقمم الصناعية الناجحة توجه بالأهداف المتمثلة في المساهمة في إنشاء مؤسسات أعضاء مستدامة، وتقييم إمكانات السوق، مع بناء قرارات الإقراض المشتق على معايير مصممة خصيصا لنمط التدفق النقدي، ورصد أهداف الأداء وإنفاذها. وينبغي إجراء العمليات التجارية الخاصة بالقمم المدارة إدارة مهنية دون تدخل سياسي، مع الالتزام بالتسيير الرشيد وبمبادئ تقنية سليمة. ويمكن أن يتضمن الدعم المالي والتقني للقمم تسويق الصناعة، وتطوير المنتج، وعمليات الخزانة، والتفتيش/الإشراف على المؤسسات الأعضاء، وإدماج مؤسسات التمويل الريفي في نظم الدفع الوطنية، بما في ذلك طريقة التحويلات، وتسوية الشيكات، وتجهيز المؤسسات الأعضاء بالحواسيب، والروابط مع المانحين. ويمكن أن تتولى شركات تابعة تقديم الخدمات غير المالية.

توجيهات للتدخلات على المستوى الأوسط

- **قم بتقييمات للسوق والأثر من أجل تحسين فهم القيود والفرص على المستوى الأوسط؛**
- **ونسق جيدا مع وكالات التنمية الأخرى** التي لديها خبرة أكبر على المستوى الأوسط، وكن ممثلا للقضايا والشواغل الخاصة بالسكان الريفيين الفقراء؛
- **وأشرك السلطات الحكومية،** حسب الاقتضاء، في المبادرات التي تركز على التكنولوجيا وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية حيثما أمكن أن تضطلع بدور للترويج لتطوير البنية الأساسية للتمويل الريفي؛
- **واكفل قيام المؤسسات الكبرى بإعداد إسقاطات تشغيلية ومالية رصينة، واستخدام التسيير السليم، والتمتع باستقلالية سياسية؛**
- **وساعد مؤسسات المستوى الثاني في تحسين أدوات انتشارها وقدراتها لقياس جودة حافظة** مؤسسات التمويل بالتجزئة ومهام الإشراف (بما في ذلك التفويض بالإشراف) للمؤسسات الأعضاء، واستدامة عملياتها؛
- **وشجع وساند الشفافية** في القطاع، واستخدام أدوات الإبلاغ الموحد عن الأداء المالي وأداء الوصول، مثل سوق تبادل المعلومات عن التمويل الصغري.

دال – المستوى الكلي

42- يشكل **وجود بيئة سياساتية تمكينية ومواتية** شرطا لا غنى عنه لفعالية نظام التمويل وفعالية التنمية الريفية والحد من الفقر. وعلى الصعيد الكلي، ثمة عدد من العوامل ذات الأهمية البالغة للوقاية من مخاطر حركة السوق. وتتضمن هذه العوامل إعداد سياسة أو استراتيجية وطنية للتمويل الصغري أو التمويل الريفي، وإلغاء القيود المفروضة على أسعار الفائدة والصرف، وتحرير أسعار المحاصيل الزراعية والتجارة الخارجية، وإنشاء نظام قانوني يوفر الحماية لحقوق الملكية واستخدام الأراضي ويكفل الإجراءات القانونية الواجبة ومساندة مؤسسات التمويل المستقلة والسلطات التنظيمية.

43- **للتنظيم والإشراف الحصيفين على المؤسسات المالية** أهمية حاسمة لتطور النظم المالية واستقرارها.[15] فبدون مؤسسات مالية محلية منظمة تنظيما سليما، تحشد الإيداعات وتجتذب رأس المال الخاص، لا يمكن أن تكون هناك تنمية ريفية مستدامة. ويتوقف المستوى الملائم من التنظيم والإشراف على نوع المؤسسة المالية، وبخاصة على مستوى المدخرات التي تحشدها من الجمهور. ومن المهم اعتماد الأشكال القانونية الملائمة للمؤسسات المالية المحلية المملوكة للتعاونيات والقطاع الخاص، وبناء قدرات شبكات الصناعة الذاتية التنظيم الخاضعة للسلطة الإشرافية المالية المركزية، وإنفاذ المعايير الحصيفة الملائمة.

[15] يشير التنظيم والإشراف الحصيفين إلى هيكلة إجراءات المؤسسات المالية وفقا لمجموعة من القواعد والمعايير التي تكفل الحماية لأموال المودعين، ونظاما ماليا آمنا وسليما، وهيكلا تنافسيا لسوق التمويل (لمزيد من المعلومات، انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الألمانية للتعاون التقني (2001)، التنظيم والإشراف الحصيفين للتمويل الزراعي. *إعادة النظر في التمويل الزراعي*، رقم 5.

44- يتطلب **الإشراف الفعال على مشروعات التمويل الريفي التي يساندها الصندوق** مؤسسات تمويل مشاركة منظمة. ويجوز أيضا إدراج المؤسسات غير الخاضعة لسلطة المنظم في المشروعات رهنا بتحقيقها تقدما واضحا نحو الاستدامة المؤسسية. كما يجوز أن يدرَج في أحد المشروعات الدعم المقدم إلى مجموعات المساعدة الذاتية غير الخاضعة للتنظيم والإشراف والمقدمة للأوعية الادخارية والائتمان، والمؤسسات المحلية غير الرسمية الأخرى، وإقامة روابط بينها وبين المؤسسات المالية المنظمة، وينبغي أن تضمن ذلك آليات لضمان عمل الرقابة المحلية، مثل مراجعة الحسابات السنوية للمدخرات والتعاونيات الائتمانية. ويشكل قياس الأداء الفعلي، والرقابة الداخلية الملائمة، ومراجعات الحسابات السنوية لمؤسسات التمويل الصغري عناصر أساسية لفعالية الإشراف المباشر على المشروعات.

45- لا بد من مساندة **السلطات التنظيمية والإشرافية** في تعزيز الأسواق المالية وتجنب التشوهات في السوق، مع تحسين تسيير مؤسساتها الشريكة ووكالاتها التنظيمية والإشرافية. ويمكن للشراكات الاستراتيجية مع الشركاء في التنمية أن تمنح صوتا أقوى للتعبير عن شواغل المجموعة المستهدفة من الصندوق. ومن الضروري تحديد دور الحكومات والبنوك المركزية في سياق مشروعات التمويل الريفي والمشروعات التي يساندها الصندوق، وبخاصة عند اختيار أفضل شريك حكومي. وتعمل نشاطات مساندة التمويل الريفي بأفضل صورة تحت رعاية نظراء الحكومة المتخصصين في عمليات القطاع المالي.

توجيهات للتدخلات على المستوى الكلي

- **قدم الدعم لصوغ سياسة التمويل الريفي واستراتيجية القطاع والتدابير المناصرة للفقراء التي تتخذها الوكالات الحكومية الشريكة بغية إقامة نظام مالي شامل؛**
- **وقدم الدعم لتقييم القطاع المالي من حيث الوصول إلى الأسر الفقيرة الريفية؛**
- **وشارك في الحوار السياساتي المتعلق بتهيئة بيئة تمكينية للتمويل الريفي الموجه نحو السوق**، مع تناول القضايا الرئيسية مثل الإطار القانوني لتنظيم المؤسسات المالية المحلية، وإصلاح المصارف الحكومية والتعاونيات الائتمانية، وتحرير أسعار الفائدة، وتيسير اجتذاب الإيداعات على العملاء الأعضاء أو المستهلكين من القطاع العام؛
- **وساعد الحكومات الشريكة على وضع سياسات واستراتيجيات تتماشى مع الممارسات السليمة الدولية للتمويل الريفي واستدامة النظام المالي**، ووضع الأطر القانونية والتنظيمية والإشرافية لحماية المدخرين، وإيجاد أرضية متكافئة بين مؤسسات اجتذاب الإيداعات؛
- **وساعد الحكومات الشريكة في تهيئة القدرات المؤسسية لتوفير مهام التنظيم والإشراف والرقابة الحيوية لقطاع التمويل الزراعي.**

سادسا- تنفيذ سياسة التمويل الريفي – الآثار المترتبة على الصندوق

46- يعتمد تطبيق الصندوق لسياسة التمويل الريفي وامتثاله لها في نهاية المطاف على قدرته ونظمه الداخلية. ولترجمة المبادئ التوجيهية الواردة في سياسة التمويل الريفي إلى برامج على أرض الواقع، سيحتاج الصندوق إلى مواصلة الاستثمار في المجالات المبينة أدناه.

ألف – الرصد لتحقيق النتائج

47- لا بد من وجود آليات تكفل التعرف على التدخلات في مجال التمويل الريفي ورصدها، سواء كانت مشروعات قائمة بذاتها أم مكونات. ولرصد الأداء أهمية جوهرية لضمان تنفيذ سياسات الصندوق وإجراءاته وتوليدها لنتائج ملموسة. ولا بد من أن تدرَج مؤشرات الرصد لقياس أداء مؤسسات التمويل الريفي المشاركة في وثيقة تصميم المشروع،[16] وفي العقود مع مؤسسات التمويل الريفي المشاركة. وينبغي أن تتضمن هذه المؤشرات مؤشرات مالية قياسية وتدابير للوصول مثل الحافظة المعرضة للخطر (مشروع عرضة للخطر>30 يوما)، والاكتفاء الذاتي في التشغيل، وأعداد المقترضين والمدخرين، وتجري متابعة كل ذلك في سوق تبادل المعلومات عن التمويل الريفي، وفي نظام إدارة النتائج والأثر، ونظام الصندوق الشامل للرصد على أساس النتائج. وينبغي أن تكون العقود مع الشركاء قائمة على الأداء، وأن تعرض بالتفصيل استراتيجية التخريج إذا لم تتحقق الأهداف.

48- وعلى مستوى العملاء، لا بد من إشراك المستفيدين من المشروع في تحديد أهداف النجاح. ويجب أن تبذل جهود لقياس أثر الوصول إلى الخدمات المالية، مع إيلاء الاعتبار للتحديات المتمثلة في تخصيص الأموال والتماثل. وعلى المستوى المؤسسي، قد لا تكون النواتج قابلة للقياس مباشرة، ويتوقف هذا على سير العمل في الأسواق.

49- وينبغي تحديث المؤشرات بانتظام،[17] وينبغي أن يَعتبر تفسيرُ النتائج الممارسات الدولية الناشئة بشأن مؤشرات التمويل الريفي على مختلف مستويات التدخل، والمعلومات النوعية المرتدة من العملاء، ومعايرة المؤشرات، نتيجةً لأدوات جديدة أو مبادرات رائدة لها متطلبات إضافية لقياس الأداء.

باء – تعزيز وتوثيق قدرات ومعرفة الصندوق في مجال التمويل الريفي

50- تشكل تجربة الصندوق في مجال التمويل الريفي واحدا من أصوله الرئيسية وميزاته النسبية. ويشمل السعي المؤسسي إلى تحسين الجودة وضمان الجودة عمليات التمويل الريفي والزراعي بوصفها مجالا رئيسيا. ويتطلب هذا الاختصاص الاستثنائي والمعرفة بالقطاع توثيقا وتوليفا ونشرا منهجيا. وتضطلع المجموعة المواضيعية للتمويل الريفي بدور نشط بوصفها قناة لنشر المعرفة داخل الصندوق وتقاسم المعلومات والخبرات داخل حدود الصندوق وخارجها. وقد ساعدت الجماعة المواضيعية للتمويل الريفي في تحديث سياسة التمويل الريفي، وستشارك أيضا بنشاط في نشر السياسة عن طريق خطط اتصال ملائمة تتضمن تطبيق اللامركزية على الموظفين والاستعانة بشركاء خارجيين.

51- وللنهج المتعدد المستويات تجاه إعداد نظم شاملة للتمويل الريفي آثار على الموارد البشرية داخل الصندوق وفي المنظمات الشريكة. وتمشيا مع بيان الصندوق لرؤية إدارة المعرفة، سيقوم الصندوق بتعزيز قدراته في مجال التمويل الريفي ومعرفته به، أولا عن طريق التعلم المنهجي والجماعي من

---

[16] انظر أدوات اتخاذ القرارات في مجال التمويل الريفي (2008) (3-1 "تقدير موفري الخدمات المالية"، و3-3 "إنشاء نظام للرصد والتقييم")؛ وصحائف الوقائع التقنية المتعلقة برصد الأداء المالي.

[17] يجري جمع مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق بصورة سنوية، ولكن وحدات إدارة المشروعات تجمع المعلومات عن التشغيل بمعدل أعلى.

مشروعاته، وممارساته السليمة، وخبرة شركائه.[18] وبالإضافة إلى ذلك، فمشاركة الشركاء الاستراتيجيين ستساعد الصندوق في تحسين جودة المشروعات وتأثيرها، وتعزيز قدرته على الترويج للتعلم والمعرفة والتقاسم والابتكار. ولتيسير هذه المبادلات، ينبغي أن تتضمن خطط تنمية قدرات الموظفين التدريب داخل المنظمة، وجولات دراسية استطلاعية، وتدريبات داخلية، واستراتيجيات واضحة لجمع المعلومات ونشرها.

جيم – اختبار أدوات تمويل مبتكرة

52- في العقد الماضي، جرى إدخال ابتكارات مهمة في الأدوات ومنهجيات التمويل في التمويل الريفي، بما في ذلك دخول المستثمرين الاجتماعيين والتجاريين في السوق، فضلا عن شركات التأمين وإعادة التأمين، وشركات الاستئجار والشراء التأجيري، ووكالات تطوير سوق رأس المال. ومع استمرار تطور المجال، يحتاج الصندوق إلى شحذ تركيزه وتحديد مجالات مشاركته في التمويل الريفي. ويبدو أن مشاركة الصندوق في إطلاق المرافق المستهدفة هي أكثر نهج قصير الأجل قابل للتطبيق. ويمكن توجيه هذه الأموال لتشغيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير إطار تشغيلي للابتكارات في نظم الدفع، والتحويلات، والأعمال المصرفية دون فروع، وغير ذلك من المجالات المهمة.

53- ومن الأمور الحاسمة أيضا استحداث منتجات لإدارة المخاطر تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة (مثل التأمين استنادا إلى مؤشر المناخ، والتأمين الصحي والتأمين على الحياة)، وإقامة روابط بين أصحاب الحيازات الصغيرة من المزارعين، وموفري خدمات التمويل الريفي، والقطاع المالي الرسمي. ويجري الصندوق استثمارات كبيرة في العديد من برامج تطوير سلاسل القيمة من الجيل الجديد. ويمكن أن تستهدف المنتجات المبتكرة العناصر الفاعلة على مدى سلاسل قيمة المحاصيل الزراعية، مثل إيصالات المستودعات، وعبوات الإنتاج من مصنعي المنتجات الزراعية التي تتضمن الخدمات المالية (مثل الائتمان والتأمين). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ييسر الوصول إلى الائتمان وخدمات الاستئجار المتوسطة الأجل استثمارات على مستوى المزرعة في الأصول مثل المعدات والثروة الحيوانية.

54- وللتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا المتمثلة في توسيع نطاق أدوات الصندوق لإقامة شراكة مع مؤسسات التمويل الريفي، قد يلزم إدخال تعديلات على الوثائق المؤسِّسة للصندوق لتمكينه من المشاركة مباشرة مع مؤسسات التمويل الريفي والقطاع الخاص. ويمكن للاستثمارات السهمية في مؤسسات التمويل الريفي أن تتلافى بعض أخطاء خطوط الائتمان. فهي تعزز قاعدة رأس المال لهذه المؤسسات، وتدعم حشد المزيد من الموارد الداخلية في شكل ودائع ادخارية أو اقتراضات. ويمكن للصندوق، أثناء الإعداد للأدوات المالية الجديدة الأخرى، أن ينظر في عقد شراكات استراتيجية مع المستثمرين في الأسهم باعتبار ذلك خيارا في المستقبل القريب. ويمكن أيضا لإدارة الصندوق أن تنظر في زيادة النصيب من التمويل بالمنح المرصود للتمويل الريفي، وإيضاح المرونة المتاحة لدى استخدام أدوات الصندوق.[19] وربما كان التفاعل

[18] استراتيجية الصندوق لإدارة المعرفة (EB-2007-90-R-4)، ص. 7.

[19] انظر التوصيات الصادرة عن مبادرة فعالية المعونة، مذكرة للإدارة، فحص استعراض النظراء في الصندوق، أكتوبر/تشرين الأول 2005، ص. 10.

مع البلدان الشريكة ومراكز الامتياز التقنية والمانحين الآخرين والقطاع العام، والاسترشاد بهم مهماً لزيادة أدوات التمويل الجديدة هذه إلى الحد الأقصى.

دال – تقديم الوثائق الداعمة

55- تُستكمل سياسة التمويل الريفي هذه بـــ"أدوات الصندوق لاتخاذ القرارات في مجال التمويل الريفي"،[20] وهي عبارة عن دليل يقدم بمزيد من التحديد توجيهات ومعلومات أساسية عن تصميم المشروعات وتنفيذها.

[20] انظر: http://www.ifad.org/ruralfinance/dt/full/index.htm.

الدروس المستفادة بشأن التمويل الريفي

1 - تعقيباً على طلب المجلس التنفيذي لإضافة ملحق خاص بالدروس المستفادة في الصندوق بشأن لتمويل الريفي (قرارات ومداولات الدورة السادسة والتسعين للمجلس التنفيذي)، يرجى الرجوع إلى ما يلي:

(1) التقييم الذي جرى على مستوى المؤسسة لسياسة التمويل الريفي في الصندوق عام 2006 (ونشر في سبتمبر/أيلول 2007) والذي نجم عنه القرار الذي اتخذته إدارة الصندوق "لإعداد تحديث لسياسة التمويل الريفي في الصندوق" (الاتفاق عن نقطة الإنجاز، الإجراء 2، #13 (http://www.ifad.org/evaluation/public_html/eksyst/doc/agreement/corporate/rural.htm). وتستند هذه التوصية على تحليلات لخبرة الصندوق في كل إقليم، تم تلخيصها في ست أوراق عمل قطرية. ويصنف التقرير الرئيسي بصورة منتظمة الدروس المستفادة تحت أداء المشروع وأثره، وقضايا أداء التصميم والتنفيذ، والترتيبات المؤسسية التي تدعم أنشطة التمويل الريفي.
(http://www.ifad.org/evaluation/public_html/eksyst/doc/corporate/rural.pdf)
ويمكن الرجوع إلى موجز للتقرير الرئيسي للتقييم على مستوى المؤسسة على
(http://www.ifad.org/evaluation/public_html/eksyst/doc/agreement/corporate/rural.htm).

(2) المطبوعتان تقدير وإدارة الأداء الاجتماعي في التمويل الريفي
(http://www.ifad.org/ruralfinance/pub/performance.pdf) والدروس الناشئة في التمويل الصغري الزراعي – دراسات حالة مختارة
(http://www.ifad.org/ruralfinance/pub/case_studies.pdf)

(3) الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: المعونة الذكية لمؤشر للتمويل الصغري (انظر http://www.cgap.org/p/site/c/template.rc/1.26.3302/) الذي ساهم فيه الصندوق عام 2009. وستكون نتائج التقدير المستقل لفعالية معونة الصندوق في التمويل الريفي متاحة في يونيو/حزيران 2009. ومن مصادر المعلومات الخارجية أيضاً مسح الجهات الممولة للتمويل الصغري الذي أجرته الجماعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عام 2008. وقد وفر الصندوق بالفعل البيانات ذات الصلة لمسح عام 2009.